



التقرير العربي الثامن للتنمية الثقافية

التكامل العربي: تجارب، تحدّيات وآفاق

- إشكاليات الهوية العربيّة وتحدياتها
- التكامل العربي ومشروع الدولة الوطنيّة
- الثقافة العربيّة في إقليم مضطرب
- التعاون الأمني والعسكري في الوطن العربي
- التكامل العربي: الأبعاد الاقتصادية
- جامعة الدول العربية.. الواقع والمرتبجى



حقوق الطبع محفوظة لمؤسسة الفكر العربي

لا يُسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال من دون إذن خطي من مؤسسة الفكر العربي.

All rights reserved. No part of this book may be reproduced, stored in a retrieval system or transmitted in any form or any means without prior permission from Arab Thought Foundation.

الطبعة الأولى
2015 م - 1437 هـ

ISBN: 978 - 9953 - 0 - 3496 - 6

سعر الكتاب \$ 25

مؤسسة الفكر العربي
شارع الجامع العمري، الوسط التجاري
ص.ب.: 524 - 11 بيروت - لبنان
هاتف: 00961 1 997100 - فاكس: 00961 1 997101
www.arabthought.org - info@arabthought.org





الإخراج والتنفيذ
أحمد مبارك

الآراء الواردة في هذا التقرير لا تُعبّر بالضرورة عن وجهة نظر مؤسسة الفكر العربي



كلمة رئيس مؤسّسة الفكر العربيّ

دأبت «مؤسّسة الفكر العربي»، على إصدار تقارير تنموية ثقافية سنوية تختصّ بقضايا عربية محورية، هي من صلب القضايا الملحة التي تفرض نفسها على الأمة، وتتقدّم على ما عداها من قضايا أخرى تشغلها في الصميم.

وما الأحداث والخطوب الجسام التي تضطرب بها أمتنا، وخصوصاً على مدى السنوات الخمس الفائتة، وحتى اليوم، إلّا المثل الساطع على ذلك، حيث اختارت المؤسّسة وقائع هذا الانهيار العربي الكبير، وفي كلّ شيء تقريباً، محوراً مركزياً لتقريرها السنوي الثامن للتنمية الثقافية – 2015.

هكذا، لم يعد خافياً على أحد، أنّ المشهد العربي الراهن والمتماذي بمضاعفاته الخطيرة، إنّ لجهة انقلاب موازين الحياة العربية رأساً على عقب، في السياسة والأمن والاقتصاد والثقافة والمجتمع... إلخ، أو لجهة فقدان البوصلة المؤدّية إلى الحلول العاجلة المطلوبة حتى الآن، بخاصّة في الدول التي عصفت فيها الانتفاضات، بل الحروب الأهلية الدامية والتي باتت لا تهدّد هذه الدول المنكوبة وحدها فقط، وإنّما كيان الأمة بأسره، كان لزاماً على «مؤسّسة الفكر العربي» معاينة هذه الجائحات الخطيرة، ودراستها في العمق، وتحليل دواعيها وأبعادها ونتائجها، تمهيداً للإسهام مع المساهمين في رسم الحلول الناجعة، والحضّ على تفعيل العمل العربي المشترك من خلال المؤسّسات القائمة، وعلى رأسها جامعة الدول العربية. ومن هنا جاء هذا التعاون المثمر بين «مؤسّسة الفكر العربي» و «الجامعة العربية»، بوصفها واحداً من أبرز المداميك القومية المؤسّسية الجامعة، والتي يراهن كثير من المخلصين في الوطن العربي على عودة الروح إليها، خصوصاً بعد مرور سبعين عاماً على قيامها. وقد وجدت «مؤسّسة الفكر العربي» كلّ تجاوب وتعاون مخلص من جانب القيّمين على هذا الصرح العربي الكبير، ممثلاً بأمينه العام وجميع العاملين فيه. وفي السياق عينه نرى أنّ هذا التعاون المشترك سيستمرّ متألّقاً، وكما هو جارٍ الآن، على مستوى الإعداد لمؤتمر «فكر» 14، والذي سيعقد في الفترة من 6 إلى 8 ديسمبر المقبل، تحت عنوان «التكامل العربي: تحديات وآفاق». وموضوع هذا المؤتمر بأبحاثه ومناقشاته وحواراته التفاعلية، هو الذي يتمحور حوله تقريرنا العربي الثامن للتنمية الثقافية.

ولسنا نعدو الحقيقة إذا قلنا إنّ المنطقة العربية – الإسلامية، هي في طريقها إلى التغيير، ونحن، عرباً، في المحصلة، «أداة» من يصنع هذا التغيير، إما سلباً أو إيجاباً؛ ووجب إزاء ذلك أن نجتهد ما أمكن،



لنكون في منحنى التغيير الإيجابي؛ ولن يتأتى هذا التغيير الإيجابي إلا في ضوء العروبة الجامعة.. العروبة الثقافية الحضارية التي يأتلف تحت جناحها كلّ المختلفين في السياسة والمعتقد والرأي والتوجه، باعتبارها هي الهوية الواحدة والموحدة في تنوعها، والتي تعكس الترابط العضوي الجذري والتكوييني للشخصية العربية، كما تعكس شعور العرب بوجودهم الاجتماعي والتاريخي والثقافي والحضاري العام، وباعتبارها حالة عقلانية وجدانية راسخة أيضاً، يعيشها الفرد العربي وتميّزه كهوية عن سائر هويات الآخرين في هذا العالم.

بوجيز العبارة، إننا مدعوون كعرب جميعاً، مهما اختلفت آراؤنا ووجهات نظرنا، إلى أن نكون على وعي نافذ لما يدبر لنا كأمة عريقة، أعطت البشرية الكثير.. الكثير، قبل أن تُصاب بما هي مُصابة به اليوم من ترهل وتشردم؛ وبالتالي العمل ما أمكن على سدّ هذا الفراغ المُدوّي على مستوى السياسات القومية العروبية الجامعة، والبحث في مصالح الأمة قبل أي اعتبار آخر، ومغادرة، بالتالي، مربع، إمّا أن نكون متفرجين أو ضحايا.

وربما لأجل ذلك، كان هذا التقرير بورشه المتنوعة، والتي تحمل عناوين المرحلة في أسئلتها ومحاولة معالجتها: الهوية، الدولة الوطنية، الأمن، الاقتصاد، الثقافة، فضلاً عن مكونات العمل العربي المشترك، وفي الطليعة بينها، جامعة الدول العربية والدور المنوط بها مجدداً، انطلاقاً من أنها لا تزال، على الرغم من النقد الموجّه إليها، الإطار العام الذي لا غنى عنه على درب العمل العربي المشترك.

فشكراً للأمانة العامة لجامعة الدول العربية على تعاونها البناء مع المؤسسة، وتحيّة لكلّ من أسهم في إنجاز هذا التقرير العربي الثامن، من داخل «مؤسسة الفكر العربي» ومن خارجها، خصوصاً المفكرين والمنسّقين والخبراء المعنّيين، علاوة على أسرة التحرير، وفريق التقنيّين والفنّيين ممّن أسهموا وسهّلوا ولادة هذا السفر الفكري المعتبر.

والله جلّ ثناؤه الموفّق

خالد الفيصل



د. نبيل العربي
الأمين العام لجامعة الدول العربية

كلمة جامعة الدول العربية

منذ نشأة جامعة الدول العربية قبل سبعين عاماً خلت، ظلّ الهاجس الأساسي لمؤسسيها وقادتها، يتمثّل في كيفية إيجاد نظم وآليات تتيح أكبر قدر ممكن من التعاون العربي في المجالات المختلفة، بما يخلق مصالح مشتركة بين البلدان العربية، لا يمكن فصم عراها، ويجعل الاتحاد والتكامل العربي حقيقة ماثلة.

وظلّ هذا الانشغال بقضايا توثيق الصلات بين الدول العربية، شعوباً وحكومات، يتمثّل حيّزاً واسعاً في عمل جامعة الدول العربية، وذلك وفقاً لما نصّ عليه ميثاق جامعة الدول العربية في مادته الثانية: «الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها، وتنسيق خططها السياسية، تحقيقاً للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها، والنظر بصفة عامّة في شؤون البلدان العربية ومصالحها»، وخلال سعي الجامعة المستمرّ لتطوير عملها وتجويد أدائها، اعتمدت في ذلك على توسيع قاعدة شراكاتها مع مختلف ألوان الطيف في المجتمعات العربية، شملت مؤسسات ومفكرين وباحثين وناشطين للاستعانة بفكرهم وخبراتهم ورؤاهم، ولكونهم أيضاً مشغولين بالمصير العربي.

ومن بين المؤسسات التي ربطتنا بها عرى وثيقة في المسعى من أجل تطوير منظومة العمل العربي المشترك، «مؤسسة الفكر العربي»، وعلى رأسها صاحب السمو الملكي الأمير خالد الفيصل بن عبد العزيز آل سعود، ذلك أنّ هذه المؤسسة انشغلت منذ تأسيسها بإيجاد مناخ جديد للحوار بين القوى الحيّة في المجتمع العربي، يقوم على التفاعل بين مختلف التيارات والمدارس الفكرية في حوار خصب تحدّد مساراته تحقيق المصالح العربية، ومناصرة قضاياها، والانحياز للإنسان العربي ولهويّته وثقافته، وقبل هذا وذاك رفاهه الإنساني، وتقدّمه وارتياحه لآفاق المستقبل باقتدار.

وحرصت جامعة الدول العربية على تعزيز التعاون مع «مؤسسة الفكر العربي»، كونها قادرة على إبراز القضايا الكبرى التي تهّم الشأن العربي العام، ووضع أفكار ورؤى من خلال عملها البحثي الذي يتّسم بالواقعية والفاعلية، ويمكن من خلال ترجمتها على وضع الخطط والبرامج والاستراتيجيات التي تُرسي دعائم التعاون العربي، ولذلك نحن حرصاء على استمرار التعاون مع «مؤسسة الفكر العربي» كونها مؤهلة للإسهام الجادّ في مسيرة تطوير العمل العربي المشترك.



أ. د. هنري العويط
المدير العام لمؤسسة الفكر العربي

في دواعي هذا التقرير ومضامينه ومراميه

خاضت مؤسسة الفكر العربيّ هذه السنة تجربةً جديدة، وهي تتطّلع إلى أن تغدو تقليداً راسخاً في أسلوب عملها. فقد نظّمت على مدى أسبوعين، من 31 أغسطس / آب حتّى 13 سبتمبر / أيلول، ستّ ورش عمل، بمعدّل أربع جلسات توزّعت على يومين للورشة الواحدة، وخُصّصت كلّ منها لمعالجة جانب من جوانب مسألة التكامل العربيّ. وهذا التقرير العربيّ الثامن للتنمية الثقافية الذي تضعه المؤسسة في متناول المعنّيين و المهتمّين هو حصيلة الورش التحضيرية الستّ .

أمّا موضوع التكامل، فلا تخفى أهمّيّته المركزيّة، على الصعيدين العالميّ والعربيّ. وتمّ اختياره موضوعاً محورياً للتقرير، من جهة، في ضوء ما تشهده المنطقة العربيّة من أحداث جسام، وما تعانيه دولها من صراعات وانقسامات وتشرذم تُعرّض لأشدّ المخاطر هويّتها وكيانها ووحدة أراضيها وسلامة مواطنيها، وفي ضوء ما تواجهه أيضاً من تحدّيات مصيرية تتهدّد وجودها وبقائها؛ وتمّ اختياره، من جهة ثانية، لمناسبة الذكرى السبعين لتأسيس جامعة الدول العربيّة (1945 – 2015). وفي هذا الإطار حرصت المؤسسة على عقد ورش العمل بالتنسيق مع الأمانة العامّة لجامعة الدول العربيّة، وفي مقرّها بالذات. والحقّ يُقال إنّ تعاونهما كان بناءً ومثمراً، أسّس لمرحلة جديدة من العمل العربيّ المشترك، وأفضى إلى الارتقاء بالتعاون إلى مرتبة الشراكة التامة، التي تجلّت في صيغة الدعوة المشتركة إلى مؤتمر «فكر» الذي دأبت المؤسسة على عقده سنوياً، كما في الصيغة المعتمدة هذا العام لتنظيم فعالياته.

وكان بالإمكان اختيار مصطلح «الوحدة العربيّة» عنواناً للورش وللتقرير. وعلى ما لهذا المفهوم من عراقية في التداول، وقدرة على دغدغة الأحلام، تسوّغان اعتماده، فإنّنا فضّلنا عليه مصطلح «التكامل»، إدراكاً ممّا أنّ الأوّل يدلّ على مشروع متحقّق ومنجز، وكلّنا يعرف انقطاع صلة هذا الحلم بالواقع، وأنّ واقع الوطن العربيّ يكاد يكون اليوم على نقيض ذلك تماماً؛ في حين يرتبط الثاني بفكرة المشروع، ويدلّ على الانخراط في مسارٍ نحو الهدف المنشود، ويعني أنّ المسيرة تتطلّب درجةً عاليةً من الوعي والمسؤوليّة، وقدراً كبيراً من الإرادة والتصميم والالتزام، فضلاً عمّا تشترطه من تخطيطٍ واستراتيجيّات، وما تتضمنه من مراحل ومحطّات، وما تستتبعه من آليات وإجراءات، وما تقتضيه من تعاضدٍ وتشبيك.

يتضمّن عنوان التقرير الأبعاد الفكرية والزمنية الثلاثة. فالتجارب تشير إلى المراجعة النقدية التي لا بدّ من إجرائها لخبرة الماضي، بنجاحاتها وتعثراتها وإخفاقاتها. وإنّ لعرض التجارب التي حفل بها

سجل السنوات السبعين المنصرمة، أهمية وفائدة، لا للتغني بإنجازاتها أو لنقد أخطائها وفرصها المضيعة فحسب، بل لنستخلص منها العبر التي تضيء أماننا سُبُل الإصلاح والنهضة. وتشير التحديات إلى الأوضاع المأسوية الراهنة التي تعيشها أوطاننا، والتي تشكل معوقات في طريق التكامل، ولكنها تمثل في الوقت نفسه فرصاً حقيقية إذا أحسنّا تدبرها والتعامل معها بفطنة وحسن دراية. وأما الآفاق، فهي النوافذ المفتوحة على المستقبل، لاستشرافه ورسم خريطة الطريق إلى بنائه، إيماناً من «مؤسسة الفكر العربي» بأن مسؤوليتها ومسؤولية المثقفين والمفكرين، ودورها ودورهم، إنما يكمنان في إثارة الوعي بالصعوبات، وفي التحفيز على التصدي لها وتجاوزها والتغلب عليها. وإيماناً منها أيضاً بأن مفاهيم التعاون والتعاقد والتضامن، ليست قيماً أخلاقية أو مبادئ دينية فحسب، بل هي أيضاً التزامات مواطنية، وأن فيها مصلحة متبادلة للأطراف كافة، على قاعدة الشراكة والتراحم. ولعل من أهم ما يطمح إليه هذا التقرير، بناء ثقافة التكامل، والإعلاء من شأنها، ونشرها وتعميمها، وتعزيزها وتوطيدها.

يتألف التقرير من ستة أبواب، يختص كل واحد منها بجانب من جوانب التكامل، أو عنصر من عناصره، أو أداة من أدوات تحقيقه. وما عدا بعض التباينات الطفيفة، فإن الباب الواحد يشتمل على نص تمهيدي وأربع أوراق بحثية. أما النص التمهيدي فقد وضعه منسق الورشة التي يرتبط بها الباب المعني، ونصه يجمع بين الورقة الخلفية المرجعية، التي ضمنها تصوّره للمسائل التي يمكن أن تتطرق الورشة لها، ورسمت بالتالي توجهاتها وخطوطها الكبرى، وبين الورقة التوليفية التي استرجعت بصورة مكثفة ما فصله المختصون في أوراقهم البحثية من أفكار رئيسية، وقاموا بعرض مضامينها في جلسات ورش العمل، ثم راجعوها وأدخلوا عليها تعديلات وإضافات في ضوء الملاحظات التي أبداه الخبراء المشاركون في الورشة. وتم إدراج عدد من الوثائق الخاصة بجامعة الدول العربية، كملاحق في آخر التقرير.

ومع أن أبواب التقرير قائمة بنفسها، ويشكل كل منها ملفاً مستقلاً، فإنها في حقيقة الأمر متكاملة، مترابطة، بل متداخلة.

ومرد ذلك أولاً إلى هيكلية بنائها المتجانسة، والمنهجية الموحدة التي اعتمدت في تأليف نصوصها، إن لجهة تعدد اختصاصات أصحابها، أو لجهة العناصر المشتركة في المقاربات التي استخدموها، وكلها توجهات أثبتت ضرورتها وفعاليتها وجدواها.

ومرد ذلك أيضاً إلى أن كل مبحث من مباحث هذا التقرير، وكل باب من أبوابه، طرح، بصيغ مختلفة، وأنماط مختلفة، الأسئلة المحورية نفسها:

ماذا نعني بالضبط بمفهوم التكامل عامّة، وتحديدًا بالتكامل في المجال الثقافي أو الاقتصادي أو الأمني والعسكري، أو بين المكونات المتعددة والمنوعة للهوية الواحدة الجامعة، أو في ما يتعلق بأسس بناء الدولة الوطنية، أو على صعيد العمل العربي المشترك في إطار جامعة الدول العربية؟

وما هي منطلقات هذا التكامل، ودواعيه، ومسوغاته، وحوافزه، وضروراته، وأهدافه ومراميّه؟

وما هي عناصره ومجالاته ومظاهره وتجلياته؟

وما هي معوّقاته وإشكاليّاته وتحدياته ورهاناته؟

وما هي، على وجه الخصوص، أبعاده وآفاقه وفرص نجاحه وتحقّقه؟

ومردّد ذلك آخرًا وليس أخيرًا إلى أنّ طبيعة الموضوعات المختارة والقضايا المعالجة هي على درجة كبيرة من الارتباط العضويّ والتشابك الشديد. لقد كانت هذه السمة بارزة للعيان أثناء الورش المتتالية، ويمكننا أن نتبيّن أيضًا بوضوح من خلال قراءة التقرير. فلو أخذنا، على سبيل المثال، الباب المخصّص للتكامل الأمنيّ والعسكريّ، سيّضح لنا أنّ القضايا التي تناولها تمثّل الملفّات الساخنة والمخاطر الجسيمة والتحديات الكبرى التي تواجهها دولنا ومجتمعاتنا، وهي قضايا بالغة الأهميّة والخطورة وتستحقّ في ذاتها دراسات مسهبة ومعقّمة. ولكن كيف لنا أن نتجاهل انعكاساتها البالغة على الملفّات التي دارت عليها الأبواب الأخرى، وكيف لنا أن نغفل عن حقيقة أنّ الاستقرار الأمنيّ والقضاء على الإرهاب هما الشرط الأساسيّ والمدخل السليم لكلّ ازدهار اقتصاديّ، وتنمية مجتمعيّة، ونهضة فكريّة وثقافيّة، وللتفاعل الحضاريّ بين مكوّنات الهوية الجامعة، ولمشروع بناء الدولة الوطنيّة، ولتحقيق أهداف التكامل العربيّ الذي من أجله أنشئت جامعة الدول العربيّة؟

وغنيّ عن البيان أنّ المؤسّسة تدرك تمامًا أنّها ليست أوّل من أولى مسألة التكامل العربيّ عنايته واهتمامه؛ فالندوات والمؤتمرات التي عُقدت حولها، والمقالات والمؤلّفات التي تناولتها بالبحث والدراسات، والهيئات والمنظّمات والمجالس والاتّحادات التي أنشئت على اسمها، تكاد لا تُعدّ ولا تُحصى.

ولذلك فإنّ القارئ الحصيف سيلاحظ، على الصعيد اللغويّ، الاختلاف بين صيغة التعريف التي اعتمدت في عنوان التقرير الرئيسيّ «التكامل العربيّ»، وصيغة التنكير التي استُخدمت في عنوانه الفرعيّ «تجارب، تحديات، آفاق». فالتكامل هو الهدف الأقصى والأسمى الذي نتوق إليه، ويتعيّن علينا أن نسعى إلى بلوغه، وهو يستحقّ بالتالي أن نثبّته بصيغة الإطلاق، لإبراز ما ينبغي أن يتسم به، في نهاية المطاف، من كليانيّة وشمول. أمّا ما يستعرضه هذا التقرير من تجارب، وما يسلّط عليه الضوء من تحديات، وما يرسمه من آفاق، فهو بالضرورة جزئيّ ومحدود ومرحليّ، لا يغطّي الجوانب كلّها ولا يدّعي بالتأكيد الإحاطة التامّة بها. فلم يكن من الممكن ولا المستحبّ أن نتقصّد الاستقصاء، بل أن نقنصر، للتمثيل على كلّ بُعد من الأبعاد الثلاثة، على عيّنة مختارة ودالّة. وإنّ في توجّه المؤسّسة إلى تبني موضوع التكامل كقضيّة محوريّة ومفتوحة، وهدف مستدام، ما ينمّ على هذا الوعي لأهميّته وصعوبة إشباعه في تقرير واحد، وما يسمح بالنظر إلى هذا التقرير باعتباره يشكّل فاتحة سلسلة من التقارير، ستستكمّله وتطوّره وتوسّع نطاقه ومداه، وتضاعف بالتالي الفائدة المرجوّة منه.

تجدر الإشارة إلى أنّه ما كان لهذا التقرير أن يُبصر النور لولا تضافر جهود كثيرين، من داخل «مؤسّسة الفكر العربيّ» ومن شبكة المتعاونين معها في خارجها. فلقد حظي مشروعه، منذ لحظاته الأولى، وعلى امتداد مراحل تنفيذه، برعاية خاصّة من رئيس المؤسّسة، ودعم كبير من مجلس أمنائها ومجلس إدارتها. وشارك في صوغ محتوياته نخبة من كبار المثقّفين والمفكرين الذين ينتمون إلى مختلف الاختصاصات والبلدان العربيّة، وفي طليعتهم:

منسّقو الورش، الذين تولّوا الإعداد لها، وكتابة أوراقها الخلفيّة والتوليفيّة، واختيار موضوعاتها، واقتراح أسماء واضعي الأبحاث المرتبطة بمحاورها وأسماء الخبراء المشاركين فيها، فضلاً عن إدارة جلساتها؛

ومعدّو الأوراق البحثيّة، الذين قدّموا نصوصاً غنيّة بالمعلومات والمعطيات والإضاءات والرؤى، ومحفّزة على التساؤل والتفكير، ثمّ قاموا بمراجعتها وتطويرها في ضوء المداولات المستفيضة التي تمتّ في الجلسات، والملاحظات التي أبديت، والاقتراحات التي عُرضت؛

والخبراء المشاركون في الورش، الذين أثروا بخبراتهم وآرائهم، وبمناقشاتهم التي سادتها أجواء من المكاشفات الصريحة، وتميّزت بالموضوعيّة في توصيف الواقع، والعمق في الطرح، والمسؤوليّة في توخي الخير العام؛

والمساعدون التقنيّون الذين دوّنوا محاضر الجلسات بكفاءة ودقّة وأمانة.

وأما الدعم الذي وفّره جامعة الدول العربيّة، على شتّى المستويات وفي المجالات كافّة، أميناً عامّاً، وأمناء عامّين مساعدين، ومسؤولين عن مختلف الدوائر والقطاعات والوحدات، وفنيّين، فكان له القسط الوافر في إنجاح الورش التحضيريّة لهذا التقرير وتمكينها من تحقيق أهدافها.

ولعلّه من المستحسن، في هذا السياق، التذكير بأنّ «مؤسّسة الفكر العربيّ» لطالما أكّدت أنّها لا تملك سلطة اتّخاذ القرار على المستوى الرسميّ، ولا تراودها الرغبة في التمتع بهذه الصلاحيّة. ولكنّها ترى أنّ الأسس التي قامت عليها والرسالة التي تضطلع بها والأهداف التي تنشدها ترتّب عليها مسؤوليّة الإسهام، ضمن حدود إمكانيّاتها وطاقاتها، في إثارة القضايا ذات الطابع المصيريّ والملحّ، وطرح الأسئلة الجوهريّة المرتبطة بها، ورسم المسارات التي من شأنها أن تؤوّل إلى صياغة أجوبة ملائمة عنها، وبلورة الاقتراحات والتوصيات التي يؤمل أن تفضي إلى اجترح الحلول الناجعة التي يمكنها المساعدة في تلمّس سُبُل الخروج من النفق المظلم والتغلّب على الأزمات الخطيرة المتفاقمة.

أما مسؤوليّة تبنيّ الاقتراحات المقدّمة واعتماد الحلول المعروضة وترجمة الأفكار والرؤى إلى خطط واستراتيجيات ومشروعات، فتقع على عاتق صنّاع القرار في القطاعين الرسميّ والخاصّ، فضلاً عن الدوائر المختصة في جامعة الدول العربيّة.

ومع أنّنا في المؤسّسة من دعاة الالتزام بالموضوعيّة في توصيف الواقع، والتحليّ بالواقعيّة في تمثّل التطلّعات، فإنّنا نأبى الاستسلام إلى دواعي الإحباط والعجز واليأس – على وفرتها –، لأنّنا مؤمنون على إبقاء شعلة الأمل مضاءة، وعلى الدعوة إلى المشاركة في السعي إلى توفير الشروط والظروف التي تسوّغ التمسّك بالأمل، وتحدث التغيير المأمول، وتحقّق النهضة المرجوة.

وإنّ هذا التقرير يطمح إلى تجسيد هذه الرؤية وهذا الالتزام، فعسى أن يوفّق في بلوغ مقصده ومراميه.

المحتويات

الباب الأول

إشكاليات الهوية العربية وتحدياتها

25	هويّات في شراكة على قاعدة المواطنة الثقافية
43	الهوية المغربية بين روما والإسلام
57	أفكار حول تجديد الفكرة العربيّة
69	تحديات الهوية في العالم العربي الراهن

الباب الثاني

التكامل العربي ومشروع الدولة الوطنية

81	الدولة الوطنية: المواجهة قائمة منذ مئة عام
89	العقد الاجتماعي والدولة الوطنية
103	التنمية والإصلاح الاقتصادي في الوطن العربي
115	الدولة الوطنية العربية.. أزمة مرشحة للاستمرار
127	المواطن والدولة الوطنية العربية: المفهوم والإشكالية

الباب الثالث

الثقافة العربية في إقليم مضطرب

145	الثقافات العربية في إقليم مضطرب
173	واقع المشهد الثقافي في دول مجلس التعاون الخليجي
187	الثقافة العربيّة وواقع الاحتراب في بلاد الشام والعراق
199	ملامح السياسة الثقافية في مصر خلال العقود الأخيرة

الباب الرابع

التعاون الأمني والعسكري في الوطن العربي

- 235 الأمن القومي العربي في واقعه وأبعاده
- 243 خبرات التنسيق والتكامل بين الدول العربية في مجال الأمن الداخلي
- 263 نحو بناء قوة عربية مشتركة كأداة رافعة للتكامل
- 285 مستقبل التنسيق والتكامل العربي في المجالين الأمني والعسكري
- 295 التكامل العسكري العربي: ضرورة حيوية في عالم متقلب

الباب الخامس

التكامل العربي: الأبعاد الاقتصادية

- 309 نظرة عامة على التكامل الاقتصادي وقضايا إصلاح الاقتصادات العربية
- 325 تحقيق السوق العربية المشتركة
- 345 الصناعة التحويلية رافعة التنمية الاقتصادية العربية
- 375 عناصر الإنتاج والتكامل الاقتصادي العربي
- 393 الفساد كأحد مسببات التدهور الاقتصادي والاحتقان الاجتماعي

الباب السادس

جامعة الدول العربية.. الواقع والمُرتجى

- 423 إصلاح الجامعة العربية من إصلاح النظام العربي
- 431 جامعة الدول العربية والمجتمع المدني
- 445 إصلاح الجامعة العربية.. ملامح مقاربة تكاملية
- 457 الدولة القطرية في مواجهة الجامعة العربية
- 477 العمل العربي المشترك وثنائية القول والفعل
- 485 الجامعة العربية.. بين تحديات الإخفاق وجهود الإصلاح

الجامعة العربية: وثائق وبيانات

ميثاق جامعة الدول العربية وملحقاته

الميثاق بنسخته التاريخية

بروتوكول الإسكندرية

معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي وملحقها العسكري

بروتوكول إضافي لمعاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي

تقرير اللجنة المستقلة لإصلاح جامعة الدول العربية وتطويرها

ميثاق الوحدة الثقافية العربية

وثيقة التطوير والتحديث في الوطن العربي - قمة تونس 2014

قائمة تواريخ انعقاد القمم العربية

قرار إنشاء السوق العربية المشتركة

الباب الأول

إشكاليات الهوية العربية وتحدياتها

المنسق

د. سمير مرقس

معدو الأوراق البحثية

د. أحمد سراج د. خالد زيادة د. عبد الله ولد أباه

الخبراء المشاركون في الورشة

د. أحمد إيهاب جمال الدين	أ. الفضل شلق	د. نهى بكر
أ. جميلة عيد الرويلي	د. محمد المعزوز	أ. هشام جعفر
د. زياد الدريس	د. محمد سامح عمر	أ. وفاء صندي
د. عبد اللطيف عبید	أ. مرح البقاعي	د. وليد السيف
د. عماد أبو غازي	د. نبيل عبد الفتاح	د. يوسف الحسن

المساعد التقني

الأستاذة نوران أحمد

مدخل

هويات في شراكة على قاعدة المواطنة الثقافية

د. سمير مرقس* - مصر

يُعدّ مفهوم الهوية أحد المفاهيم الإنسانية الكبرى التي انشغل بها العقل البحثي والمعرفي تاريخياً، وإلى الآن. لذا كانت الحصيلة المعرفية لهذا الانشغال، وعلى مدى زمنيٍّ ممتدٍّ، أن تعدّدت تعريفات الهوية، كما المقاربات والمعالجات المتنوعة التي تحاول فكّ شفرتها. ونقول شفرة، نظراً لأنّ الإنسان كان محوراً وموضوعاً للهوية – في الأساس – وتجلياً لها في علاقات متعدّدة المستويات، وسياقات ذات طبيعة متنوّعة، وتفاعلات مختلفة. وعليه، تشكّلت تجليات عدّة للهوية: أولاً: بالإنسان منفرداً، وثانياً: بالإنسان في إطار علاقاته بمنّ حوله، وحركته في دوائر الانتماء المتعدّدة التي ينتمي إليها، وثالثاً: بالتحوّلات التي طرأت على الواقع والمجتمع وانعكاس ذلك على الإنسان. وفي كلّ مساحة «تجلّ هويّاتية»، مما سبق ذكره، سوف نجد منظومة قيمية وسلوكية تتبلور، وتميّز الإنسان منفرداً، والإنسان ككائن اجتماعي، والإنسان في إطار التغيّرات المجتمعية المستجدة. الأهمّ أنّ هذه المنظومة ليست ثابتة بل تتعرّض هي نفسها إلى تغيّرات بحسب تغيّر السياق المحيط.

وبالنتيجة، بات مفهوم الهوية من الثراء الذي جعله موضوعاً لكثير من الحقول المعرفية الكلاسيكية والحديثة المتداخلة. وبحسب أحد الباحثين فلقد: «أثبتت المعالجة المفهومية للهوية استبطانها خصوبة دياكتيكية» حيث إنّ طبيعة «مفهوم الهوية الفضفاض والعائم تمكّنه من الارتحال ببسر ومرونة، من سجلٍّ لآخر. ولهذا تنبسط مباحثها في كلّ الاتجاهات، وتقع في مفترق الطرق اختصاصات عدّة: فمن الهوية كمنطق صوري ورمزي يلاحق مواطن التناقض في الأشياء (موضوع علم المنطق)، إلى الهوية كبحث عن وحدة مفترضة للوجود تلاحق بدورها مواطن الكثر والحركة، باحثة عن أصل مرجعي ثابت (موضوع الميتافيزيقا)، وصولاً إلى تمثّل العلوم الإنسانية المشترك لمسالة الهوية باعتبارها آليات إثبات وجود فردية ومكتسبة، لا صلة لها

* باحث وكاتب، عضو شرف مدى الحياة في مجلس إدارة الأكاديمية النرويجية للآداب وحرية التعبير وحائز على دبلومها العلمي وجائزتها. وزير سابق. له عدد من الكتب وعشرات الأبحاث في المسألة الدينية وفي السياسة وفي المواطنة. حائز على العديد من الشهادات الأكاديمية في الآداب وحرية التعبير، وفي إدارة المعلومات، وفي التنمية السياسية. مساعد سابق لرئيس الجمهورية في شؤون التحوّل الديمقراطي، وعضو مؤسس للفريق العربي للحوار الإسلامي المسيحي.

بإحراج الماهية أو الأصل أو السكون»¹.

1. الهوية: المصطلح

«من أنا؟»، «و» من نحن؟»، هما السؤالان الأساسيان في حديث الهوية. وقد انشغل بالإجابة عنهما الفكر الإنساني والعربي تاريخياً. ومع كل أزمة تواجه الإنسانية، سواء في إقليمنا العربي، أم الأرينا الكونية، يستنفر العقل العربي والإنساني في محاولة لتجديد النص «الهوياتي» وجوهره المركب، بما يمكن الإنسان / المجتمع من أن يتعايش مع واقعه.

السؤال الفلسفي حول الهوية بدأ قبل سقراط «المتسائل الكبير». فلقد انتبه الأولون من الفلاسفة إلى كيف يمكن تفسير الهوية ووصف ذات الشخص، وإلى أن الواقع دائم التغير، فهل تتغير هوية الشخص تبعاً لذلك. ونذكر في هذا المقام مقولة هيراقليطس الشهيرة: «نحن لا نغطس مرتين في الوادي نفسه»، إشارة إلى أن المياه دائمة التغير وأن المرء في غطسه الأول يختلف، قطعاً، عن مرة الغطس الثانية. واجتهد في المقابل الفلاسفة العرب مثل: الجرجاني وابن رشد، والفارابي، بصورة مجردة، في تعريف معنى الهوية. ويشير الفارابي إلى أن: «هوية الشيء: عينيته، وتشخصه وخصوصيته ووجوده المتفرد له الذي لا يقع فيه إشراك».

وخلص العقل الفلسفي الإنساني إلى تعريف موسوعي، للهوية، انطلق من الأصول اللاتينية، فحواه: «الشيء نفسه، أو الشيء الذي هو ما هو عليه، أي أن الشيء له الطبيعة نفسها التي للشيء الآخر». كما اتفق موسوعياً على تعريف موسوعي للهوية نصّه ما يلي: «مجموع المواصفات التي تجعل من شخص ما هو عينه شخصاً معروفاً أو متعياً Identified». ² إذن، الهوية هي تعبير عن الماهية، أو حقيقتها المعبرة عنها، حيث تتحد الصفة بالموصوف في تشخص متفرد لا إشراك فيه.

هذا التعريف الموسوعي / المدرسي - الذي يبدو محايداً - هو خلاصة التساؤل الذي طرح على مدى العصور منذ الفلسفة اليونانية مروراً بالفلسفة العربية وفلسفة التنوير حتى منتصف القرن الثامن عشر، تاريخ انتقال المجتمع الإنساني إلى الزمن الصناعي حيث طال التحديث كل شيء. وعليه، لم يعد سؤال الهوية سؤالاً فلسفياً مجرداً بقدر ما أصبح سؤالاً يرتبط بالإنسان في علاقته المركبة بذاته، وسياقه الجديد المختلف كلياً عما قبل.

أسهم الاجتهاد الفلسفي ³ حول الهوية في تحديد إطار حاكم لاتجاهات النقاش، وخصوصاً مع تعدد الحقول المعرفية التي بدأت تتناول المصطلح مثل: علم النفس، وعلم الاجتماع، وعلم الاجتماع السياسي / الديني، والأنثروبولوجيا... إلخ. فبدأ الحديث عن «مبدأ الهوية»، وعن

1 تشير أدبيات الهوية إلى هذا التداخل بين الحقول المعرفية حول مفهوم الهوية، الذي يجب أن يُقرأ في ضوء ما استجد من متغيرات في الواقع على المستويات القومية والإثنية والطبقية... إلخ، والتحويلات الكونية من ثورات غير مسبوق في التاريخ الإنساني (تضاعف المعرفة، تجدد التكنولوجيا) ما كان له أثره على بنية الدولة الحديثة، والمؤسسات المدنية، والكيانات العابرة للحدود... إلخ، وفي القلب من كل ذلك الإنسان: الفرد، والإنسان: الجماعة / المجتمع، والإنسان: العلمي...

2 الهوية في اللغة العربية مصدر صناعي مركب من هو ضمير المفرد الغائب المعرف بأداة التعريف "ال"، ومن اللاحقة المتمثلة بال "ي" المشددة وعلامة التأنيث، أي "ة". وفي الفرنسية والإنجليزية واللاتينية يعني لفظ "Iden"، أو "Iden"، ضمير الإشارة للغائب يعني هو ذاته. راجع غيف البوني، "في الهوية القومية العربية"، من كتاب في الهوية وقضاياها في الوعي العربي المعاصر، مركز دراسات الوحدة العربية، 2013.

3 تشير إلى مساهمات كل من: دافيد هيوم الفيلسوف الإسكتلندي (1711-1776)، وعمله بحث في الفهم البشري، وجون لوك الفيلسوف الإنجليزي (1632-1704) في نقده لديكار من خلال عمله: «رسالة في الفهم البشري»، حيث تناول إشكالية الهوية وأهمية الذاكرة في الحفاظ على الهوية. «فأنا هو أنا / أو أنا هو نفسه من كان قبل سنوات...

تشكّلت تجليات
عدّة للهوية:
أولاً، بالإنسان
منفرداً.. وثانياً،
بالإنسان في
إطار علاقاته
بمن حوله،
وحركته في
دوائر الانتماء
المتعددة
التي ينتمي
إليها.. وثالثاً،
بالتحويلات
التي طرأت
على الواقع
والمجتمع
وانعكاس ذلك
على الإنسان

تَعكسُ الهُويَّةُ
السّمات العامّة
التي تميّز شعباً
أو أمةً أو فرداً..
هنا لا يختلف
أحد على مفهوم
الهُويَّة، بيد
أن الاختلاف
يبدأ مع مَنْ
يعرّف الهُويَّة
بهذا التعريف
ويصمّت من
دون أن يضيف
أن هذه السّمات
"ثابتة ومستمرّة"
لا تتبدّل ولا
تتغيّر مهما طال
الزمن

«التشخّص»، وعن الهُويَّة الجمعيّة»، وفلسفة الهُويَّة»، وعلاقات الهُويَّة بكلّ من: «العنف»، والتعدّدية الثقافية»، و«الصراعات الإثنية»... إلخ. وتعدّد حديث الهُويَّة أكثر فأكثر عندما أصبح للهويّات «تعبيراتها السياسية» من جهة، ومؤسّساتها، وأبنيّتها القانونية من جهة أخرى. في هذا السياق، نشير إلى أهميّة إريك أريكسون (1902-1994)، عالم النفس الشهير⁴، ودوره في تطوير الفهم للهويّة وإسهامه في التقاط «أزمة الهويّة» في الواقع، وتحرير مفهوم الهُويّة من هيمنة الفلسفة لزمن طويل ممتدّ. هذا العالم الذي تكوّن في مدرسة التحليل النفسي، غادر في العام 1933 فيينا - حيث تابع دروس آنا فرويد - باتجاه الولايات المتّحدة. وهناك اكتشف الأعمال الأنثروبولوجية للمدرسة الثقافية، وكان ذلك دافعاً له لتطوير أسس نظرية فرويد في مجال العلوم الاجتماعية. وفي الوقت نفسه، كانت مدرسة «الثقافة والشخصية» - بعلمائها الأنثروبولوجيين كأبرام كاردينر أو مارغريت ميد- تعكف على دراسة العلاقة بين النماذج الثقافية لمجتمع معيّن وأنواع الشخصية السائدة بين الأفراد الذين يشكّلون هذا المجتمع. وهي المدرسة التي استفاد منها إريكسون، بخاصّة في ثلاثينيّات القرن الفائت، حيث عمل في المحميّات الهندية لقبائل السيو بداكوتا الجنوبية، وفي قبيلة يوروك في كاليفورنيا الشمالية، ودرس «الاجتثاث الثقافي» لهؤلاء الهنود المعرّضين لموجة الحداثة.

ومن محصّلة أبحاثه الميدانية نشر في سنة 1950 كتاب «طفولة ومجتمع»، حاول فيه تجاوز نظرية فرويد، وذلك بالتشديد أكثر على دور التفاعلات الاجتماعية في بناء الشخصية. فاعتبر أنّ الهُويّة الشخصية تتطوّر مع تطوّر عمر المرء. وأشار، للمرّة الأولى، إلى أنّ هناك ما يمكن أن نطلق عليه «أزمة الهُويّة»، وهي تتطابق مع تحوّل يقع في مسيرة تطوّر الهُويّة. وأنّ مرحلة المراهقة هي المرحلة الحرجة التي تشتدّ فيها أزمة الهُويّة. بيد أنّ هذا لا يمنع من أن تحدث أزمات هويّة في مراحل لاحقة بحسب الظروف التي يتعرّض لها الفرد.

اتّسعت مساحات النقاش حول الهُويّة، وكثر المجتهدون⁵ من حقول معرفيّة مختلفة في مقاربتّها. وكان لهم فضل في فتح آفاق معرفية معمّقة حول المصطلح في إطار علاقته بالكثير من القضايا والإشكاليات. فهناك من عني بعلاقة الهُويّة بنظرية الدوار، وهناك من بحث موضوع الهُويّة من خلال علاقته بموضوع الجماعة المرجعية، وعلاقة الهُويّة بالحضارة، كذلك الهُويّة في مواجهة التمييز، كالتمييز بين الهويّات الشخصية، والاجتماعية، والقومية... والخصوصيات الثقافية، والهويّة والعولة، الهُويّة في إطار حوار/ صدام الحضارات/ الثقافات.

2 . مفهوم الهُويّة بين التطوّر وتراوح النظر إليه

في المحصلة المعرفية الأخيرة، نقارب مفهوم الهُويّة في ضوء تقصّي المصادر العلمية التي

4 عالم نفس ألماني صاحب «المراهقة والأزمة: في البحث عن الهُويّة». وهناك اتفاق على أنّ إريكسون قد أثرى مفهوم الهُويّة إلى حدّ كبير. وأبدع في مقاربتّه للمفهوم بأكثر من معنى كما يلي: أولاً بمعنى: «التشابه أو وحدة الشخصية». وثانياً بمعنى: «حقيقة الشيء أو كون الشيء موثقاً فيه». ولديه فكرة تقول إنّنا نبلغ معنى الهُويّة عندما يشعر الفرد بعمق وقوّة أنّه نشطٌ وحيّ، وأنّ الصوت في داخله يتكلّم ويقول: «هذا هو واقعي وحقيقي وأصلي». وفي أماكن أخرى كان يوازي الهُويّة «بالمشاعر الذاتية المتفاخمة». وقد ظلّ إريكسون يعمل على تطوير مقاربتّه لمفهوم الهُويّة حتّى وفاته، والأكثر متابعة تمثّل في الكثير من الاجتهادات حول مفهوم الهُويّة حيث يمكن مراجعة ما كتبه حول جينز في اجتهاده حول الهُويّة في زمن ما بعد الحداثة.

5 يمكن أن نذكر في هذا المقام: كلود ليفي شتراوس، ورونالد روبرتسون، وبرايان تيرنر، وبيكو باريك، وفيزرستون، وبيتر بيرجر، ودافيد هارفي، وأنجين إسبن، ودافيد ميللر، وبروبيركر.

تناولت هذا المفهوم بموجاته المعرفية المتعاقبة،⁶ والتي تجسّدت في الكثير من الاجتهادات النظرية والتفسيرات الفكرية، وتبلورت من ثمة في تيارات واتجاهات متنوعة، يمكن أن نُجملها في رؤيتين كبيرتين. لكن قبل ذلك، نقدّم تعريفاً أولياً للهوية.

تعكس الهوية السمات العامة التي تميّز شعباً أو أمة أو فرداً. في هذا الإطار، لا يختلف أحد على مفهوم الهوية. بيد أن الاختلاف يبدأ مع من يعرف الهوية بهذا التعريف ويصمت من دون أن يضيف أن هذه السمات: «ثابتة ومستمرّة لا تتبدّل ولا تتغيّر مهما طال الزمن». حيث خرج من لا يقبل بهذا المنطق ويضيف على التعريف السابق عبارة «في مرحلة تاريخية معيّنة»؛ على اعتبار أن هذه السمات ليست مطلقة وأنها خاضعة للتأثر بتفاعلات السياق المجتمعي ووقائع الإطار التاريخي واشتباكات المسرح السياسي.. حيث الهوية في هذه الحالة تستجيب لطبيعة هذا الواقع، فإذا كان متقدماً تظهر الهوية على أفضل ما يكون والعكس صحيح. وهكذا تبلورت تاريخياً، رؤيتان/نظرتان نحو الهوية هما:

الرؤية السكونية؛ والرؤية الديناميكية.

ويمكن القول إن هاتين الرؤيتين قد تراوح الأخذ بهما بين الاتجاهات الفكرية والثقافية والدينية والتيارات السياسية، وإن بدوافع مختلفة. فقد انقسمت الرؤى الفكرية التي تعاطت مع مسألة الهوية بين ما يمكن أن نطلق عليهم «السكونيين» وبين «الديناميكيين». كما تعبّر كلّ رؤية عن لحظة تاريخية في تاريخ البشرية، تعكس النقولات التي شهدتها المجتمع الإنساني منذ ما قبل المجتمع الحديث، إلى مجتمعات ما بعد الحداثة.

أولاً: الرؤية السكونية

ونقصد بها الرؤية التي يرى أنصارها أن الهوية «تستمد كينونتها وتتشكّل ملامحها وتتبلور طبيعتها وفق مرجعية مطلقة من خارجها. قد تكون هذه المرجعية: عرقاً أو ديناً أو قومية أو موقعاً جغرافياً أو تاريخاً ثقافياً. حيث تظلّ الهوية على ولائها لإحدى هذه المرجعيات أو بعضها. ويكون دأب «الذات/الذوات» الحاملة لهذه الهوية أن تحافظ عليها وتدافع عنها. وأن يكون جلّ اهتمام المرء/الجماعة الإصرار على الإبقاء على ملامحها الأساسية وعدم القبول بأيّ تغيير يطرأ عليها لأنّ هذا يعني التفريط في الذات نفسها.

في هذا المقام، دلّل تشارلز تايلور⁷ (1931 -) على الكيفية التي يدافع بها السكونيون عن هويّاتهم «الوجودية/الأنطولوجية» واستمراريتها من دون أيّ إخلال بها. وذلك من خلال أمرين هما:

6 نقصد باستخدام تعبير «الموجة المعرفية» في الإطار البحثي، حجم الاجتهادات التي أنتجت الماكينة المعرفية الكونية حول موضوع ما على مدى زمني يبعدنا تماماً عن المصادر الأولية التي لم نزل لا نعرف غيرها. حيث إن الزمن البعيد الذي صدرت فيه المصادر الأساسية قد تجاوزته مصادر جديدة صدرت في مراحل زمنية تالية إلى وقتنا هذا. ونقيس هذه المراحل بتعبير «الموجات المعرفية» حيث إن بعض الموضوعات يمكن أن تكون قد مرّت بأربع موجات معرفية مثل موضوع التحول الديمقراطي الذي صارت له أدبيات يمكن تمييزها عن الأدبيات الكلاسيكية للديمقراطية. ومن هذه الموضوعات أيضاً: الهوية. ونذكر هنا مرجع مانويل كاستلز المهم: «عصر المعلومات...الاقتصاد، المجتمع، الثقافة، بمجلداته الثلاثة. حيث خصّص المجلد الثاني لدراسة موضوع الهوية، وعنوانه بـ«سلطة الهوية» The Power of Identity.

7 نشير إلى أهمية مساهمات تايلور في تتبّع تحولات الهوية واضطراباتهما من خلال التطوّرات التي حلّت بالمجتمع الإنساني. ونشير في هذا المقام إلى مجلده العمدة: «منابع الذات: تكون الهوية الحديثة»، ترجمة حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، بيروت 2014. وقد استفدنا من الدراسة الشاملة لأعمال تشارلز تايلور التي أبدعها مصطفى بن تمسك، وهي «أصول الهوية الحديثة وعللها: مقارنة شارلز تايلور نموذجاً»، جداول، بيروت، 2014. حيث يتتبّع نشأة الهوية الحديثة والفردانية عبر تاريخ الفلسفة وتاريخ العقلانيات، وبحسبه فإنّ الهوية في زمننا الراهن تقوم على: أولاً، اكتشاف / ابتكار المكنون الإنساني؛ ثانياً، تلمين الحياة في كلّ أحوالها؛ ثالثاً إدراك أنّ الهوية الحيّة لا تكون في سياق عادل وحرّ وديمقراطي.

في القديم
كانت الهوية
تتحدّد في ضوء
السمات الثقافية
الموروثة؛
أمّا في زمن
التغيّرات
المطرّدة، فقد
اختلف الأمر،
وبعدما كانت
هي التي تسم
الفرد بالمعنى
وتدعمه بالخبرة
مما ورثه من
قيم، باتت
الهوية تتحدّد
نتيجة الموروث
وتُشكّل المعاني
للأفراد

كل خصوصية
معبرة عن أحد
أشكال التنظيم
الأولى، تحاول
أن تشكل
ذاكرة تاريخية
خاصة بها..
هكذا، وبدلاً
من أن تكون
هناك هوية
واحدة جامعة
وخصوصية
واحدة تهدف
إلى تبلور
رؤية مشتركة
للعالم وللذات
الحضارية، نجد
رؤى متعددة
متجاورة أو
متنافسة أو
نافية لبعضها
البعض

الأول: الاستقرار الكوني؛ حيث يرى السكونيون نظام الكون وعناصره مستقرة وغير قابلة للتغيير مطلقاً، من جهة. ومن جهة أخرى، أنه تم اكتشاف كل أسرارها ولم يعد هناك ما هو مخفي. ولأنهم يتمثلون هذه النظرة، عن قناعة حقيقية، نجدها تنعكس على هوياتهم، ويتولد لديهم يقين بأن هوياتهم في تمام الانسجام مع الكون. ما ينشأ عنه رابطة قسرية بين الهوية ونظام الكون. وعليه، تصبح الهوية الذاتية نسخاً للطبيعة الكونية. وأي تغيير إرادي أو القبول بتجديدها يعدّ خروجاً عن سنن الله والطبيعة والكون.

الثاني: الثبات المجتمعي؛ ويقصد به أن المجتمع بتجلياته الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية هو أشبه بـ «قدر معطى»، بحسب تايلور، علينا قبوله كما هو. فالفقراء عليهم أن يظلوا هكذا، ويكون الحمد على ما هم فيه إحدى سمات الشخصية السائدة وملحاً رئيسياً لهوية المرء، وتحديد الفقر. ويترتب على ما سبق أن تظل الطبائع ثابتة والأدوار المجتمعية محدّدة سلفاً. ولا سبيل لتغيير المقادير المقررة سلفاً، لأن ذلك يعدّ تمرداً على نوااميس اللوجوس وعلى أحكام العدالة الماورائية التي كرّست عبودية دائمة وسيادة أبدية، وأخيراً هوية ساكنة: متصلبة وجامدة. في مقابل «السكونيين»، نجد «الديناميكيين» ورؤيتهم الديناميكية.

ثانياً: الرؤية الديناميكية

سادت الرؤية السكونية لهوية المجتمعات ما قبل الحديثة والحديثة. ولم تعرف الإنسانية الرؤية الديناميكية إلا مع ميلاد الحداثة. وقد اقترنت بحدّين متلازمين هما: «الأول يتمثل في الانقطاع الكلي عن العالم القديم وهجر ترسانته الميتافيزيقية الثقيلة. أمّا الثاني فيعلن ميلاد الذات والذاتية الظاهرة». وقد كان لهذين الحدّين أثرهما في «أفول ميتافيزيقا الهوية، وتبعاً لذلك انهيار قيم العبودية والإقطاعية والأرستقراطية القائمة على نظرية ثبات الطبائع والأدوار الاجتماعية. أمّا الحدث الثاني فقد أدّى إلى تنامي قيم الحرية والمساواة القانونية». ما أطلق وعياً تاريخياً بأولوية «الهوية الفردية المتحررة من: المحرّمات، والمراجع المطلقة، وكل أشكال التبعية السلبية المعطلة للكينونة عن الإبداع والانطلاق الحرّ وفق إرادة الفرد الحرّ المستقلّ. لذا أصبحت الهوية حرّة الحركة تكتسب ملامحها من حياة إنسانية خارجة على النصّ. فلقد فرضت الحداثة البازغة على الإنسان «أن يكون إنساناً على طريقته الخاصة»، أو ما يصفه تايلور «بالأنوية المركزية Egocentrism». حيث يتمحور الفرد حول ذاته، وفي ضوء ما يمليه عليه عقله، المتحرّر من كل المسلّمات والسلطات، تتشكل هويته، ورؤاه للواقع والمجتمع والعالم.

بهذا المعنى، يمكن القول إن مجتمعات ما بعد الحداثة قد أملت على الإنسان أن يحرّر ذاته من «ثقل الهويات الجاهزة». وفي هذا يقول تايلور ما نصّه: «رافق ميلاد الهوية الذاتية شعور بالغبطة والقوّة، لأنّ الذات لم تعد مقيّدة في تحديدها بنظام خارجي. وفي الوقت ذاته انصهر مفهوم الذاتية الحديثة بمفهوم الحرية الجديدة».

وهكذا لم تعد الهوية: «موروثاً مغلقاً ساكناً معزولاً عن التاريخ وما يطرأ فيه من تحولات، وإنّما حالة ديناميكية منفتحة على الواقع، تكتسب ملامحها وشرعيّتها من ذاتها الحرّة».

3. تحولات ما بعد الحداثة الراديكالية والرؤية الجدلية للهوية

مع نهاية التسعينيات من القرن الماضي، بات واضحاً أنّ سؤال الهوية، الذي ثار مع منتصف القرن الثامن عشر، ظلّ مطروحاً، وأنّ البشرية تستعدّ لدخول الألفية الجديدة ولم تزل هناك حاجة لإجابة جديدة عن هذا السؤال. فلا الرؤية السكونية ولا الرؤية الإيجابية قدّمتا إجابات

نهائية لسؤال الهوية، أو بالأحرى لأسئلتها التي تراكمت وتعالّت مع تعقّد المجتمع الإنساني. ولم يعد إنسان زمن / مجتمع المعلومات يعيش حياة حديثة تجعله سكونياً تجاه الهوية أو ديناميكياً بقدر ما دفعته إلى أن يكون في حالة جدلية بين التمسك بالهوية كنواة صلبة تعينه في مواجهة التغيّرات المطردة وبين تحوّل الهوية ذاتها بفعل بلوغ المجتمع الإنساني حالةً حداثيّة عليا تتجاوز ما بعد الحداثة بمراحل أو ما وصفه جيدنز "الحداثة الراديكالية" Radicalised Modernity. ففي هذه المرحلة تجد الفرد يمارس عملية بناء مركّبة لهويته الذاتية تقوم على السمة ونقيضها في آن واحد، باعتبار ذلك عملية انعكاسية لمواجهة التحوّلات الجذرية التي تحلّ على البشرية بتناقضاتها.

في هذا السياق، يضع زيجمونت بومان (1925 -) يده بدقّة على أزمة الإنسان المعاصر في مجتمع الحداثة الراديكالية من خلال مقولة مكثّفة تقول: "إذا كانت مشكلة الهوية الحديثة هي كيف نبني هوية ونحافظ عليها صلبة ومستقرّة، فإنّ مشكلة الهوية ما بعد الحديثة هي بصورة رئيسية كيف نتفادى الثبات ونحافظ على الخيارات مفتوحة". ذلك لأنّ السياق الذي يطرح فيه سؤال الهوية قد بات يطرح في سياق يتّسم بالتعقيد والتداخل والتراكب يمكن أن نرصد أهمّ سماته كما يلي:

أولاً: اختلاط الصراع الإنساني من أجل الثروة والمكانة السياسية والتطلّعات التي كانت تميّز البورجوازية التاريخية والطبقة العاملة منتصف القرن التاسع عشر / مطلع القرن العشرين، بالصراعات الجديدة مثل: العرقية، والإثنية، والمقبل قومية... إلخ، من جهة. والحركات والتشكيلات الجديدة الاحتجاجية الاجتماعية، والمناهضة للعولمة، والحقوقية، والمدافعة عن البيئة، والتي تشكّلت بعيداً عن الأنساق القديمة، المدنية والسياسية، من جهة أخرى.

ثانياً: سطوة الاستهلاك والامتلاك، وتكوّن ما يُعرف "بسيكولوجية الرغبة"، ما أخلّ كثيراً ببنية الهوية الفردية، وإصابته بالكثير من الأعطاب.

ثالثاً: أدّت ثورة المعلومات والاتصالات إلى انتقال الإنسان المعاصر إلى زمن الواقع الافتراضي والتواصل الاجتماعي خارج التقنيات والوسائل التقليدية، ما أدّى إلى تبلور هويّات مغايرة لزمن الثورة الصناعية. هويّات تتسق مع ميل الفرد إلى خلق عالم خاص به يشكّل ملامحه بنفسه. وهو الأمر الذي استفادت منه المجموعات والجماعات ذات المطالب الخاصة أو التي تعاني تمييزاً أو صاحبة مشروع إقصائي.

وبالنتيجة، تعرّض العالم إلى "انقلاب" حادّ، بحسب تعبير برتران بادوي، كان له تأثيره الشامل الذي من ضمنه التأثير على الهوية: تكوّناتها وعلاقاتها.

وقد يسّر في انتشار "الانقلاب" في جسم العالم المعاصر، كتابات انطلقت من القوّة التي ظلّت أنّها انتصرت في صراعها العالمي. وذلك من خلال كتابات من عيّنة: نهاية التاريخ، وصدّام الحضارات، حيث أسّست الأولى للهيمنة المطلقة لقوّة منفردة وحيدة، والثانية للحدود الدموية على أسس دينية ومذهبية وثقافية وعرقية.

كان هناك من يميّز بين التحوّلات الكونية الحقيقية التي جرت بفعل ثورة الاتصالات والانتقال، وأفضت بالفعل إلى زمن جديد، ومحاولة قوى المركز التغطية على المصالح الحقيقية، والاستفادة بالتالي من أثر هذه التحوّلات وتوظيفها للتعمية على استمرار هيمنتها.

من هؤلاء لا بدّ من ذكر مانويل كاستلز، وأمارتيا سن.

لعلّ تعدّد
"الذاكرات"
هو من أشدّ
ما يواجه
وطننا العربي
وأخطره، حيث
يُعاد تشكيل
الخصوصيات،
بما يخدم
السياسي
ويدعم المواقف
الصراعية بين
الهوية المهيمنة
والهوية
المقاومة، على
حساب التاريخ
الحضاري
الجامع
والمواطنة
الفاعلة

يمكن للفرد أن
تتعدد هويّاته،
فضلاً عن انتمائه
الديني، فيمكن
له أن يكون من
بين الأغنياء
والفقراء، وأن
يكون منتمياً إلى
إحدى الطبقات
الاجتماعية،
وإلى أحد
التيّارات
السياسية،
ويمكنه أن
يكون ممتهاً
لإحدى المهن،
وابناً لقومية
من القوميات،
ومتكلماً لإحدى
المجموعات
اللغوية... إلخ،
وذلك كله في
وقت واحد

4. كاستلز: الهوية في عصر المعلومات: رؤية جديد وثلاث حالات للهوية

على مدى مجلّدتين ثلاثه رصد كاستلز ما طرأ على الاقتصاد والمجتمع والثقافة في زمن المعلومات وفي ظلّ تحركات مجتمعية غير مسبقة، وأولى مسألة الهوية اهتماماً خاصاً في مجلّده الثاني الذي حمل عنواناً فرعياً هو: "قوة الهوية". فلقد عُنِي بدراسة الهويّات في علاقتها بالحركات الاجتماعية الصاعدة في كلّ مكان في ظلّ المجتمع الكوني الذي تربطه شبكة معلومات لا سقف لها. وأخذ في الاعتبار التحوّلات غير المسبقة - تاريخياً - والتي داهمت الدولة والسياسة والديمقراطية في ظلّ العولمة وتقنيات المعلومات، والمدى الذي بلغه التغيّر الاجتماعي في دول العالم. كما أخذ في الاعتبار كذلك الخصومات المتنوّعة التي ظهرت على خشبة المسرح العالمي والتي من أهمّها: "الهويّات المتخاصمة والمتعارضة والمتحاربة"، والتي تبين أنّ الهوية باتت رافعة أساسية لتغيير الواقع لكثير من الجماعات في كثير من الأماكن. ومن هنا ركّز كاستلز على ما أطلق عليه: "التناقض الديناميكي" بين الشبكة (شبكة المعلومات) والذات، وكيفية تبلور الهوية التي تنمو قوّتها / سلطتها في تضييق العمليات الاجتماعية التي تفسّر العولمة، والجغرافيا السياسية، والتحوّلات الاجتماعية.

ومن ثمّ، النقطة كاستلز فكرة مهمّة تتعلّق بمصدر الهوية الراهنة، حيث أرجعها إلى الفعل الاجتماعي وإلى حركة الفرد/ الجماعة في المجتمع. ففي القديم كانت الهوية تحدّد في ضوء السمات الثقافية الموروثة، أو الأدوار التي تُعدّ سلفاً وفق القيم الثقافية. أمّا في زمن التغيّرات المطردة، فإنّ «بناء الهوية» اختلف. فبعد أن كانت الهوية هي التي تسم الفرد بالمعنى/ المعاني وتدعمه بالخبرة ممّا ورثه من قيم ثقافية أو ملامح مميزة أو أدوار يتمّ توارثها جيل بعد جيل، باتت الهوية تحدّد نتيجة الموروث وتُشكّل المعاني للفرد، وتسمح بالتفاعل مع فعله الاجتماعي من خلال عملية هي في غاية من التعقيد تتناغم فيها الهوية والأدوار بحسب الموقع الذي ينطلق منه الفرد والقضية التي يدافع عنها. بلغة أخرى تحدّد الهوية المعنى وتنظّم طريقة التعبير عنه. كما يفعل الدور وظائف المعاني في الواقع العملي بحسب الحاجة والموقع في البناء المجتمعي في لحظة تاريخية معيّنة وفي مكان بعينه.

ويتفق كاستلز مع كلّ من سبقه في أنّ الهوية تُبنى. ولكن كيف، ومن ماذا، وممّن، ومن أجل ماذا؟ فما الجديد الذي يضيفه كاستلز في هذا المجال.

لا يختلف كاستلز عن القائلين بأنّ بناء الهويّات يعتمد على عناصر من: التاريخ، والجغرافيا، والبيولوجيا، والتكوينات القربانية، والجماعات الأولية، والذاكرة الجمعية، والموروث الديني، والابتكارات والمخيّلات الشخصية، والأدوات السلطوية المتاحة.. إلخ. إلّا أنّه في عصر المعلومات أصبحت هذه العناصر تتعرّض لإعادة تركيب، وإعادة تنظيم أولويّات المعاني بالنسبة إلى الأفراد، والمجموعات الاجتماعية، والمجتمعات، تبعاً للمحدّدات الاجتماعية الملحة، والمشروعات الثقافية المتجدّرة في مجتمع ما وفي لحظة زمنية محدّدة.

وعليه، رصد كاستلز، ثلاثة أشكال أو ثلاث حالات للهوية في عصر المعلومات، والعلاقة الديناميكية التي تنشأ بينها. وذلك كما يلي:

(1) الهوية ذات الشرعية: Legitimizing identity

ويقصد بها الهويّات المستقرّة السائدة والمهيمنة، والتي استطاعت أن تؤسّس مؤسّساتها



التقرير العربي الثامن للتنمية الثقافية



مؤسسة دولية أهلية مستقلة تأسست في العام 2001م (1422هـ) مقرها بيروت، وهي مبادرة تضامنية بين الفكر والمال لتنمية الاعتراف بثوابت الأمة وقيمها وأخلاقيها بنهج الحرية المسؤولة، وتعنى بمختلف سبل المعرفة والعلوم والثقافة والفنون، وذلك عن طريق توحيد وتطوير ومضاعفة الجهود الفكرية والثقافية والعلمية التي تدعو إلى تضامن الأمة والنهوض بها والمحافظة على هويتها.



مؤسسة الفكر العربي

شارع الجامع العمري، الوسط التجاري، بيروت
ص.ب.: 524-11 بيروت - لبنان
هاتف: 00 961 1 99 71 - فاكس: 01 99 71 961
www.arabthought.org - info@arabthought.com



ملتقى المعارف alMaaref Forum

بناية "طيارة" - شارع نجيب العرداتي - المنارة - رأس بيروت
ص.ب.: 7494-113 حمرا - بيروت 2030 1103 - لبنان
هاتف: 00 961 1 749 140 - فاكس: 01 749 141 961
بريد إلكتروني: info@almaarefforum.com.lb

ISBN 978-9953-0-3496-6



9 789953 034966

التقرير العربي الثامن للتنمية الثقافية

تقرير سنوي تصدره مؤسسة الفكر العربي، مهمته البحث في واقع التنمية الثقافية على مستوى الوطن العربي، عبر طرح قضايا محورية تفرض نفسها على أوضاع الأمة وأحوالها، راهناً ومستقبلاً. يعنى تقرير هذا العام بمسألة تحديات لم الشمل العربي من جديد تحت عنوان: التكامل العربي: تجارب، تحديات وأفاق.

إشكاليات الهوية العربية وتحدياتها

قراءة في الهوية العربية والتحديات الجوهرية التي تواجهها اليوم على الصعد الداخلية لأقطارنا العربية، وما تشهده من أحداث تؤثر على مكوناتها الاجتماعية والثقافية والسياسية والدينية والإثنية؛ فضلاً عن التطورات الإقليمية والدولية بالغة التداخل والتعقيد.

مشروع الدولة الوطنية

محاولة لقراءة التحديات التي تواجه الدولة الوطنية العربية، في مطلع القرن الحادي والعشرين، وما تفرضه قوى العولمة ومتطلبات الثورة العلمية والمعلوماتية ومستجدات التقنية التي قزبت المجتمعات ودمجت الاقتصادات واختزلت الثقافات وكانت لها انعكاساتها على سيادة الدول... إلخ.

الثقافة العربية في إقليم مضطرب

البحث في الإمكانيات المتاحة للتكامل الثقافي العربي، وأنماطه المتنوعة ومجالاته كافة، في ظل قراءة للواقع الموضوعي، وحال التفاعلات الثقافية العربية المختلفة والمتعددة المستويات والتركيبات والطبقات، خاصة في عالم المابعديات المعولم والثورة الرقمية.

التعاون الأمني والعسكري في الوطن العربي

يركز المحور على أهمية التعاون الأمني والعسكري في الوطن العربي، وذلك كضرورة تفرضها المتغيرات التي تشهدها المنطقة، فضلاً عن أهمية التوازن العسكري العربي المنشود في مواجهة تحديات بروز قوى إقليمية بأجندات خاصة تعمل على فرضها بالقوة.

التكامل العربي: الأبعاد الاقتصادية

قراءة في الاقتصادات العربية الراهنة، ونقد أنماط التعاون التي أثبت الواقع أنها لا تزال على درجة عالية من التبعية للعلاقات السياسية.. فضلاً عن دراسة إمكانية إحياء السوق العربية المشتركة، وانتقال عناصر الإنتاج (العمل ورأس المال)، وفرص التصنيع، ومكافحة الفساد، كمدخل للتكامل الاقتصادي العربي.

التكامل العربي.. جامعة الدول العربية

ينطوي المحور على تصورات جديدة لإصلاح الجامعة العربية، انطلاقاً من تعديل ميثاقها، والسعي من أجل التأسيس لمفهوم حقوق الإنسان، وربط هذا المفهوم بتحديث علاقة الجامعة بالشعوب العربية، عبر تأهيل المجتمع المدني وتطوير البرلمانات العربية.. فضلاً عن ربط أليات الإصلاح بتجربة المنظمات الدولية الشبيهة. كما ألحقت بالمحور مادة وثائقية وبيانات صادرة عن جامعة الدول العربية.